

بيئة السكن والفقير

ليس انخفاض الدخل وتدني مستوى المعيشة والمرض والعجز عن العمل وتفشي البطالة وقلة التعليم وحدها من اسباب فقر الانسان بل ان ما بينته مؤشرات التنمية البشرية في التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (٢٠٠٨) وما اكده قبلها الهدف السابع من اهداف الانمائية الالفية وهو (ضمان توفر اسباب بقاء البيئة) من ان البيئة المحيطة بالسكن هي واحدة من اسباب الفقر بل هي حاليا وكما سنبين سببا رئيسيا مولدا للفقر.

ان الاحياء السكنية في مناطق الحضر تعاني من اهمال واضح في توفير مستلزمات بيئة نظيفة لانتقاء بسكن الانسان فكيف اذا تحدثنا عن الريف . وان الاحياء السكنية في قلب العاصمة بغداد تعاني من تفشي ظواهر ملوثة لبيئة السكن لابل هي من المخاطر المحققة عليها فكيف اذا تطرقنا لبيئة السكن في باقي المحافظات.

ظواهر بيئية شائعة في قلب العاصمة

١- ليس كلاما بل شواهد بالصور وفي مناطق معروفة سنذكرها بأسمائها من بغداد تعيش الاسر فيها وتحيط بمساكنهم المزابل واكوام النفايات وان اطفالهم حين يخرجون للعب امام بيوتهم يلعبون وسط تجمعات النفايات.



وبرغم ان ما يذكره تقرير التنمية من ان نسبة السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات تبلغ ٥٦% في العراق الا ان محافظة بغداد تتمتع بأعلى نسبة من هذه الخدمة وهي ٩٢% ومع ذلك فأن محلات بغداد غارقة في النفايات مما يتنافى مع مظاهر التحضر التي نتمنى سيادتها في المدن.

٢- تعاني معظم مناطق بغداد من تفشي ظاهرة الكلاب السائبة التي اصبحت تسير بتجمعات في وضح النهار وما بين البيوت وساكنيها.



فاذا كانت هناك تقنيات وتكاليف وصعوبات في توفير خدمات اخرى فما هي تكاليف القضاء على هذه الظاهرة. على من تقع مسؤولية القضاء على الكلاب السائبة؟؟ هل هي امانة بغداد، محافظة بغداد، مجلس المحافظة، دوائر الصحة او البيئة أم وزارة الداخلية؟؟؟ في لقاء مع احد الاطباء البيطريين في منطقة تعاني من كثرة الكلاب السائبة وصف هذه الظاهرة بأنها اصبحت تهدد بنقل الكثير من الأمراض اهمها داء الكلب وقد يكون انعدام الرقابة وعدم اتباع وسائل الوقاية والمكافحة المعروفة دوليا هو احد اسباب انتشار الكلاب السائبة بين الأزقة والشوارع في الاحياء السكنية ، ان مادة (الستر كنين) السامة والفعالة والتي كانت تستخدم عادة لهذا الغرض توقف استخدامها واصبح محظورا لكونها ثنائية الغرض ولذا لم يبق الا التنسيق مع الداخلية لاستخدام الخراطيش ولكن هذا الإجراء لم يتم بالطريقة المناسبة لأسباب أمنية فضلا عن انه من

غير المعقول الاعتماد على هذه الوسائل البدائية التي سيكون لها تأثير اكثر خطورة على السكان.

٣- تعاني العديد من المناطق السكنية في قلب بغداد من انعدام خدمة شبكات المجاري ومازالت تجمعات المياه الاسنة ومياه الامطار بين المنازل وفي الازقة تشكل مصدرا للروائح الكريهة والحشرات فضلا عن مشاكل الخزانات المنزلية (السبتكتك) التي تنتسرب منها الروائح الكريهة والجرذان والحشرات المنزلية المعروفة وهي كلها تشكل عبئا على الاسرة وتكاليف اضافية لمواد التنظيف والمطهرات ومبيدات الحشرات والجرذان وغيرها فضلا عما تسببه من الامراض اما نتيجة التحسس من المواد المطهرة او التي تنتقل عن طريق الجرذان. وعلى الرغم من ان خطة المحافظة قد تكون شاملة لهذه المشاريع الا انها مازالت تتعلل بالتخصيصات والاولويات والموافقات مما يعيق انجازها بالسرعة المطلوبة . وفي ادناه صورة من منطقة السلام في دور نواب الضباط تتمتع جميع المحلات المحيطة بها بهذه الخدمة وهي على خطة امانة بغداد منذ سنة الا انها لم يكتب لها لحد الان المباشرة بالإنجاز.



٤- بسبب زيادة تجمعات النفايات فقد استسهل رعاة الاغنام الرعي في المناطق السكنية وما بين المنازل لسهولة توفير فضلات المنازل ومع تقشي منظر رعاة الاغنام في احياء بغداد السكنية ازداد الامر سوء نتيجة لضعف الرقابة بذبح الاغنام خارج المجازر بل على اربعة وشوارع المدن وبيع اللحوم الطازجة خارج المحلات التي تتوفر فيها الشروط الصحية . ففي ذات الوقت الذي نتطلع فيه الى رؤية تجمعات سكنية شاملة لأسباب الراحة والحدائق ورياض الاطفال والاسواق وغيرها نفاجأ بتراجع مظاهر الحضرة واتساع تريف المدن. وهنا لابد من التأكيد على مسؤولية الدولة في وضع ضوابط وتحديث التشريعات التي تحد من التنقل العشوائي لمالكي حيوانات المزرعة والمواشي بحيث لا تكون في المناطق السكنية وداخل المدن وان ضعف الرقابة والمتابعة كانا سببا في تردي بيئة السكن فكما هو معلوم ان المواشي والاغنام ناقلة للأمراض المشتركة (الامراض الطفيلية والبكتيرية والفيروسية) مما يتطلب الكثير من الجهود المبذولة من قبل الاسرة لتقادي هذه الاخطار.



من اهم المشاكل المعاصرة هي انتشار تجمعات المهجرين في احياء من الكرافانات او غيرها ومما يلفت الانتباه ان كرافانات المهجرين التي تم انشاؤها حديثا اصبحت تجمعا للنفايات والمياه الاسنة كما هو الحال في (كرافانات الجكوك)

(*) فضلا عن مجمع الرجاء الذي يعاني من بيئة تفتقر لأبسط الخدمات وهو الماء الصالح للشرب فقد بين التقرير الوطني لحال التنمية في العراق ان احدى معايير الفقر البشري تشير الى ان ما نسبته ١٥,٨% من السكان في العراق لا يحصلون على مصدر مياه صالحة للشرب حيث تؤثر نوعية مياه الشرب على صحة الانسان خاصة الاطفال حيث يصبح الماء الملوث مصدرا للأمراض المنقولة كالإسهال والزحار وقد يؤدي الى وفيات الاطفال اذ تشكل الوفيات بسبب الاسهال السبب الاول لوفيات الاطفال في العراق . ان الحالة الخاصة للمهجرين لا بد ان تلقى اهتماما خاصا فبدل اقامة المنتديات الرياضية للشباب في هذه التجمعات وتوفير المتنفس الاجتماعي الذي يمنع الانحراف واستغلال ذوي النفوس الضعيفة لشبابها تلاقى هذه التجمعات الاهمال واللامبالاة حتى للمبادرات الاهلية الخاصة. لقد غادر سكان هذه المجمعات منازلهم لأسباب امنية وهم يعانون حالة الفقر بسبب خسارة مواقع عملهم او صعوبة وصولهم اليها ولذا باتت مسؤولية الدولة اتجاههم لا تتعلق بتوفير الامن فقط بل بتوفير البيئة السكنية الكريمة.



٥- لا اريد ان اتحدث عن مشاكل الانقطاع غير المبرمج للكهرباء والماء فقد باتت هاتين المشكلتين حالة عامة يعاني منها كل العراقيين ويهمني ان اتحدث عن منظر المناطق السكنية وتشويه الواجهات بالأسلاك التي لا يعرف هل هي لمولدات الحي ام المنازل وان ما تتفقه الاسرة للحصول على عدد من الامبيرات تقيها حرارة الصيف اصبحت سببا من اسباب فقرها وحاجتها للمساعدات المالية.

استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق : بيئة سكن أفضل للفقراء

أنجزت مؤخرا الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق وقد تم اطلاقها والاعلان عنها برعاية خاصة من رئاسة الوزراء، كما تم الترويج لها في بغداد والمحافظات. هذه الاستراتيجية انجزت من قبل اللجنة العليا للاستراتيجية المكونة من ممثلين عن وزارات الدولة (التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية، الصحة، التربية، المالية، التجارة، ووزارة الدولة لشؤون المرأة، التخطيط والعمل في اقليم كردستان) وممثلين عن مجلس النواب، الهيئة الوطنية للاستثمار و أكاديميين. مرت الاستراتيجية بمراحل مهمة لدراسة وضع الاسرة العراقية اقتصاديا واجتماعيا.

١- اجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية: انجز المسح عام ٢٠٠٧ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط واستمر بجمع البيانات مدة سنة كاملة وعلى اساس علمية اطلعت عليها واشادت بها المنظمات الدولية.

٢- من خلال المؤشرات التي اظهرها المسح حول الاسرة العراقية تم تقدير خط الفقر الوطني كما تم تحديد نسبة الفقراء وتوزيعهم وخصائص الفقر وفجوة الفقر وغيرها

من المعطيات التي تقر للمرة الاولى في العراق مما يتيح للحكومات بناء سياساتها اتجاه الفقراء على اسس علمية وموضوعية.

٣- بناء الاستراتيجية التي تضمنت ٦ محصلات شاملة لجميع المفاصل التي اقرت اللجنة العليا انها الاساس في تخفيف الفقر وهي: دخل اعلى من العمل للفقراء، تحسن المستوى الصحي للفقراء، نشر وتحسن تعليم الفقراء، بيئة سكن افضل للفقراء، حماية اجتماعية فعالة للفقراء، تفاوت اقل بين النساء والرجال الفقراء. واشتملت كل محصلة على عدد من المخرجات والانشطة التي تضم مشاريع موجهة نحو الفقراء.

٤- وفرت الاستراتيجية آلية التنفيذ والمراقبة والتقويم المستمر لها على اساس وجود المؤسسة التي تتابع شؤون تنفيذ الاستراتيجية وتعمل على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بذلك. ومن المهم ان نذكر ان الاستراتيجية اتاحت فرصة كبيرة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للعمل على تنفيذ الاستراتيجية ومراقبة حسن اداء المنفذين.

وفي هذا الاطار لا بد ان نتوقف عند محصلة الاستراتيجية ذات العلاقة ببيئة السكن وما وفرتة من خلال رؤيتها من توفير خدمات محيطة بسكن الفقراء. لقد توفر المخرج الخاص ببيئة السكن على سبعة أنشطة وهي:

١- تنفيذ مشاريع تليط وانارة الطرق المؤدية الى الاحياء الفقيرة.

٢- توفير خدمات النقل العام.

٣- تنظيم الاسواق في الاحياء الفقيرة.

٤- توفير خدمات التخلص من النفايات.

٥- انشاء نوادي رياضية وعلمية ومنتزهات عامة.

٦- برامج توعية للفقراء في المحافظة على بيئة السكن.

٧- توفير خدمات الصيانة للمنشآت المحيطة بالسكن.

ان الانشطة الخاصة ببيئة السكن التي اعتمدها الاستراتيجية يشترك في تنفيذها العديد من الجهات الحكومية فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي يتاح لها التنفيذ والمراقبة على السواء، ولكن يبقى دور المواطن المستفيد من هذه الخدمات مهم جدا فهو عين الرقابة والمساءلة كما انه مسؤول عن رعاية الخدمات وادامتها ومنع تخريبها وسوء استخدامها. ولذا فان تسليط الضوء على برامج وانشطة الاستراتيجية والرقابة على انجازها والمطالبة بتقديم تقارير عن نسبة الانجاز هي ادوار مشتركة للمواطنين المستفيدين ومنظمات المجتمع المدني.

الخدمات و الاستراتيجية وخطة التنمية

ان الشواهد التي عرضناها حول بيئة سكن غير مناسبة في العاصمة بغداد وفقدان العديد من الخدمات الاساسية لتوفير بيئة صحية وسكن لائق، وما تعرضت له الاستراتيجية من أنشطة تحسن بيئة السكن لا نجد انها ستؤدي الغرض المنشود مالم تتوفر التخصيصات المالية الكافية التي تعتمد ضمن خطة التنمية او الموازنة العامة السنوية للدولة، ان ما عرضناه يتعلق بمناطق كثيرة في بغداد بطرفيها الكرخ والرصافة وهذا يعني ان خطة مجلس المحافظة ومناقشتها لموازنتها السنوية لا بد ان تحضي باهتمام خاص لتوفير بيئة سكن لائقة في هذه الاحياء. فمن المستغرب ان نبالغ في تشجير مناطق وعمل الحدائق العامة والعباب الاطفال فيها ونهمل مناطق اخرى الى حد المعيشة وسط النفايات ومياه المجاري. من المهم التأكيد على خطط المحافظة التي تنبثق من خطة القضاء وهذه من خطة الناحية او المجلس المحلي فجميع التشكيلات الادارية بات لها اليوم حسب قانون المحافظات دور في توجيه موازنة المحافظة. كما ان التنسيق المفقود بين الوزارات ذات العلاقة ومجلس المحافظة يبدو واضحا في خدمات بيئة السكن فلوزارات الصحة والاعمار والاسكان والبيئة وامانة بغداد دور مهم في رصد وتوجيه مشاريعهم وتخصيصاتها باتجاه بيئة السكن ومنحها الاولوية في المراحل القادمة، ولا بد ان لا ننسى تلك الجهات المسؤولة ان عين الرقابة سترصد دائما التقدم في هذا الجانب وسيكون لها تأثير كبير على توجه المواطن الى صناديق الاقتراع في أي مرحلة فإذا كنا نتحدث عن مواطنه صالحة فلا بد ان لا ننسى ان المواطن بحاجة ان يشعر ان

صوته لم يمنح مجانا وانه سيلقى اهتماما وخدمات اكبر كلما عبر عن شدة مسؤوليته وهرع الى صناديق الاقتراع.